الخبرُ والإنشاءُ في التّراثِ البلاغيّ العربيّ في ضوءِ نظريّة "أفعالِ الكلام"

طالبة الماجستير: خنساء أحمد عرواني

قسم اللغة العربية/ شعبة الدراسات اللغوية – كلية الآداب – جامعة حماة

الدكتور المشرف: زينب حايك

الملخّص:

أصبح مِن المُسَلّم به لدى الدّارسين أنّ جُلّ مبادئ التّداوليّة الحديثة كانت حاضرةً في التّراث العربيّ حضورًا واضحًا في معالجة القضايا اللّغويّةِ عند النّحاة والفلاسفةِ والبلاغيّين، لكنّهم مارسوها فكرًا دون أن تتبلور عندهم نظرية متكاملة مضبوطة المصطلحات، لذلك يسعى البحثُ إلى تسليطِ الضّوء على نظريّة الأفعال الكلاميّة التي تُعَدّ الأساس الذي يقوم عليه الفكر التّداوليّ، وذلك لمقاربتها مع ثنائيّة الخبرِ والإنشاء عند البلاغيّين العرب، بوصفها المعادل المعرفيّ العربيّ لنظريّة أفعال الكلام؛ لِتمَثُّل المعايير التّداوليّة في معالجة البلاغيّين لهذه الثنائية، ولا سيّما عنايتهم بالمقام وقصدِ المتكلّم وحال المخاطب وعلاقةِ المتكلّم به.

Abstract:

For scholars, it is taken for granted that all principles of modern deliberative theory clearly existed in Arabic heritage to address linguistic issues among grammarians, philosophers, and rhetoricians. They did not adjust these principles in terms of Western deliberative theory but practiced them as a thought. This research seeks to highlight the theory of speech verbs which is considered the basis of deliberative thought since it is very close to the duality of predicate and composition among Arab rhetoricians. The deliberative theory is considered the Arabic equivalent of the theory of speech verbs because rhetoricians treat this duality with deliberative criteria, such as paying attention to speech context the intention of the speaker, the state of the addressee and the relationship of the speaker with it.

المقدّمة:

تُعدّ التّداولية من النّظريّات اللغويّة التي ظهرت في ساحة الدّرس اللسانيّ الحديث، وكان ظهورها ثورةً على البنيويّة، لأنّها لم تقتصر ـ كما البنيويّة ـ على دراسة البنية اللغويّة في ذاتها، بل نادت بدراسةِ اللّغة مرتبطةً بأطراف العمليةِ التّواصليّة: المتكلّم ومقاصده، والمخاطَب وأحواله، والظروفِ المحيطة بالعمليّة التّواصليّة، لضمان فهم قصد المتكلّم، وكان أبسط تعريف للتداوليّة هو أنّها "دراسةُ اللّغة في الاستعمال أو التّواصل"[1].

وقد برزت للتّداوليّة نظريّاتٌ عدّة[2]،أولُها نظريّة أفعال الكلام التي كانت نقطةَ انطلاق الفكر التّداوليّ، وهي محطّ عناية البحثِ الذي يقومُ على المحاور الآتية:

- تأسيس نظريّة أفعال الكلام (أوستن).
- تطوير نظريّة أفعال الكلام (سيرل).
- مفهوم الخبر والإنشاء عند البلاغيّين العرب ومقاربتُه لنظريّة أفعال الكلام.
- نماذج تطبيقيّة.
- خاتمة.

[1] - نحلة، محمود أحمد. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية صـ14.

[2] - أبرزها: القصدية، الاستلزام الحواري، متضمنات القول، ونظرية الملاءمة. ينظر: صحراوي، مسعود. (2005). التداولية عند العلماء العرب. دار الطليعة، الطبعة الأولى. بيروت

تأسيس نظريّة أفعال الكلام (أوستن)*:

المقصود بالفعل الكلاميّ "التصرف أو (العمل) الاجتماعيّ أو المؤسّساتي الذي ينجزه الإنسانُ بالكلام ومن ثمّ فـ "الفعل الكلامي" يُراد به الإنجاز الذي يؤدّيه المتكلّم بمجرد تلفّظِه بملفوظات معيّنة."[1]

وقد وضع أصول هذا المفهوم الفيلسوف جون أوستن الذي انطلق من أهم مبدأ في الفلسفة اللغويّة وهو "أنّ الاستعمال اللغويّ ليس إبراز منطوقٍ لغويّ فقط، بل إنجازُ حدث اجتماعيّ معيَّن أيضاً في الوقت نفسه."[2]

فاللّغة عنده ليست أداة للتّواصل والتّخاطب فقط؛ بل هي وسيلة للإنجاز، والتّأثير في العالم، وتغيير السّلوك الإنساني.

وقد لاحظ أوستن أنّ"الكثير من الجمل التي ليست استفهاميّة أو تعجّبية أو أمريّة لاتصف مع ذلك أي شيء، ولا يمكن الحكمَ عليها بمعيار الصّدق أو الكذب... فهي لا تقول شيئاً عن حالة الكون الرّاهنة أو السّابقة، إنّما تغيرها أو تسعى إلى تغييرها."[3]

يبيّن هذا الكلام أن أوستن كان همُّه تحديد وظيفة الجمل التي تتمثّل بتراكيب خبرية لكنّها تهدف إلى إنجازِ غرضٍ ما غير الإخبار، لذلك عمد أوستن إلى "ترسيخ ثنائيّة:

*أوستن من فلاسفة اللغة العادية(1911-1961م) هو أستاذ الفلسفة بجامعة أكسفورد. ينظر: بلانشيه، فيليب. (2007). التداولية من أوستن إلى غوفمان. تر: الحباشة، صابر. دار الحوار، الطبعة (الأولى). اللاذقية، سوريا. صـ20.

1-يُنظر: التداولية عند العلماء العرب. صـ10

[2] - يُنظر: بوجادي، خليفة. (2009). في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم. بيت الحكمة، الطبعة الأولى. الجزائر، صـ86.

[3] - روبول، آن. وموشلار، جاك. (2003). التداولية اليوم علم جديد في التواصل. تر: دغفوس، سيف الدين. والشيباني، محمد. دار الطليعة، الطبعة (الأولى). بيروت. صـ30.

الوصف/الإنجاز، فحدّد الجملَ الوصفيّة بأنّها تلك التي تصف حدثاً أو حالة معيّنة دون فعل ... أمّا الجمل الإنجازيّة... فهي جملٌ تنجز قولاً وفعلاً في الوقت نفسِه."[1]

وبهذه الثّنائية يميّز أوستن بين قسمين من الجمل الخبريّة: أحدهما خبريّ لا يحمل غرضاً آخر، وهو يحتمل الحكم عليه بالصّدق أو الكذب، وثانيهما ـ وإن تشابه في التّركيب مع الأول ـ لكنه لا يصف ولا يخبر ولا يحتمل الحكم عليه بالصّدق أو الكذب، لأنّ له وظيفة أدائية إنجازيّة، إمّا أن تنجح، وإمّا أن تخفق.

وكان لقصد المتكلّم حظًا من العناية عند أوستن حتّى عُدَّت نظريّة أفعال الكلام "مبحثًا أساسيًا لدراسة مقاصد المتكلّم ونواياه، فالمقصد يحدِّد الغرضَ من أيّ فعل لغويّ، كما يحدِّدُ هدفَ المرسِل من وراء سلسلة الأفعال اللغويّة التي يتلفّظ بها، وهذا ما يساعد المتلقّي على فهم ما أُرسِل إليه."[2]

فقد أنكر أوستن فكرة الحكم بالصّدق أو الكذب على كل الجمل الخبريّة دون التّحقق من قصد المتكلّم من إلقائها.

إنّ ما تقدّم يمثل المرحلة الأولى من مراحل تفكير أوستن بأفعال الكلام، وتأسيسه للنظريّة، لكنه ما لبث أن أعاد النّظر فيما ذهب إليه، وانتبه إلى أنّ الحدود التي وضعها بين الأفعال التقريريّة والأفعال الأدائيّة غير دقيقة، والفصل بينهما ليس بالأمر اليسير، وتوصّل إلى أنّ "الملفوظات التقريريّة ليست في واقع الأمر سوى ملفوظات إنجازية فعلها الإنجازيّ مضمر. فجملة من قبيل: السّماء ستمطر، ظاهرها بالنسبة لأوستن وصفيّ، وباطنها إنجازيّ، على اعتبار أنّ أصلَها هو أُحذّرك من أن السّماء ستمطر."[3]

[1] - أدراوي، العياشي. (2011). الاستلزام الحواري في التداول اللساني. دار الأمان، الطبعة الأولى. الرباط. صـ82.

[2] -بوقرة، نعمان. (2006). نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التداولية. مجلة اللغة والأدب، العدد 17. صـ170.

[3] -الاستلزام الحواري في التداول اللساني، صـ88، 89.

فاستنتج أوستن بعد ملاحظته تلك أنّ "كل قولٍ عمل، ولا يوجد ـ إن أمعنّا النّظر ـ جمل وصفيّة".[1]

ورأى أنّ كل عمل لغويّ مركّب من ثلاثة أفعال تُؤدَّى معاً في أثناء التّلفظ بالفعل اللغويّ وهي: [2]

1–فعل القول: ويراد به التلفّظ بقولٍ ما استناداً إلى جملة من القواعد الصّوتيّة والتّركيبيّة التي تضبط استعمالَ اللّغة.

2–فعل الإنجاز: هو لُبّ النّظريّة ومحورها، ويراد به القصد الذي يرمي إليه المتكلّم من فعل القول، كالوعد والاستفهام والتّحذير والأمر.

3–فعل التّأثير: يراد به التّأثير الذي يحدثه فعل الإنجاز في المخاطَب، فيدفعه إلى التّصرف بهذه الطّريقة أو تلك.

وكانت عناية أوستن موجّهة نحو الفعل الإنجازيّ دون غيره، وذلك لأنّ الفعلَ القوليّ بدَهي ولا يتمّ الكلام إلا به، والفعل التّأثيريّ ربّما لا يصاحب كلَّ الأفعالِ الكلاميّة، في حين أنّ الفعلَ الإنجازيّ حاضرٌ دائماً إمّا حضورًا صريحًا أو مضمرًا.

وقد حمله اهتمامُه بالفعل الإنجازيّ على تقديم تصنيفٍ نهائيّ للأفعال الكلاميّة على أساس قوّتها الإنجازيّة، فجعلها خمسة أصناف:[3]

1– أفعال الأحكام: تتمثّل في حُكم يصدره قاض أو حَكَم.

[1] -دلاش، الجيلالي. (د. ت). مدخل إلى اللسانيات التداولية. تر: يحياتن، محمد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. صـ24.
[2] - ختام، جواد. (2016). التداولية أصولها واتجاهاتها. دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى. عمان صـ90.
[3] - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، صـ 46.

2- أفعال القرارات: تتمثّل في اتّخاذ قرار بعينه كالإذن، والطّرد، والحرمان.

3- أفعال التّعهد: تتمثّل في تعهّد المتكلّم بشيء، مثل: الوعد، والضّمان، والتّعاقد.

4- أفعال السّلوك: تكون ردّة فعل لحدث ما كالاعتذار، والشّكر، والمواساة.

5- أفعال الإيضاح: تستخدم لإيضاح وجهة النّظر أو بيان الرّأي.

كان هذا آخر ما قدّمه أوستن حول نظريته "الأفعال الكلاميّة"، التي عُدّ جوهرها الفعل الإنجازيّ، وجاء بعده تلميذُه "سيرل" وتابع عملَه، وعمل على تطوير النّظريّة.

تطوير نظرية أفعال الكلام (سيرل)*:

انطلق سيرل من الأسس التي وضعها أستاذه أوستن، وعمل على تطوير النّظريّة، وإدخالِ بعض التّعديلات والإضافات، وكانت أهمّ إنجازاته:

-إعادة تقسيم الفعل الكلاميّ، فأبقى على الفعلين الإنجازيّ والتأثيريّ، وقسم فعل القول إلى:[1]

1- فعل التّلفّظ (الصّوتيّ والتّركيبيّ).

2- الفعل القَضَويّ (الإحاليّ والجُمليّ) يشمل المُتحدَث عنه أو المرجع (محور الحديث) والمتحدَّث به أو الخبر، ونصّ على أنّ الفعل القضويّ لا يقع وحده، بل يُستخدَم دائماً مع فعلٍ إنجازيّ في إطارٍ كلاميّ مركَّب، لأنّك لا تستطيع أن تنطقَ بفعل قضويّ دون أن يكون لك مقصدٌ من نطقه.[2]

* سيرل تلميذ أوستن، وُلد سنة (1932) درّس بجامعة بركلي بكاليفورنيا. ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان. صـ20.

[1] - في اللسانيات التداولية، صـ 99.

[2] - د. نحلة، محمود أحمد. (1999). نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية. مجلة الدراسات اللغوية، مج1، ع1، صـ16.

وكان للفعل الإنجازيّ النّصيبُ الأكبر من عناية سيرل، وهذه العناية قادته إلى التّمييز بين الهدف الإنجازيّ (غرض المتكلّم)، والقوّة الإنجازيّة؛ "فالهدف الإنجازيّ للطّلبات التي يمكن أن تُعَدّ أوامر تبحث عن فعل شيء للمستمع، والقوّة الإنجازيّة التي يقصدها تتركّز فيما يحدث لدى المتلقّي من تأثير."[1]

فحين يكون الهدف الإنجازيّ للمتكلّم حمل المخاطَب على القيام بفعل معيّن؛ فإنّ القوّة الإنجازيّة تختلف درجتُها حسب الأسلوب الذي يختاره المتكلّم ليؤثّر في مخاطَبه، أي أنّ القوّة الإنجازيّة تتمثل في الصّورة الكلاميّة، بينما يمثّل الهدفُ الإنجازيّ قصدَ المتكلّم.

– التمييز بين نوعين من الأفعال الكلاميّة، الأوّل: أفعال إنجازية مباشرة، والآخر: أفعال إنجازيّة غير مباشرة، وهو بذلك يميّز بين المعنى الحرفيّ أو الوضعيّ، والمعنى السّياقيّ للخطاب في سياقه. فالمعنى المباشر للجملة يتولّد من تركيب الكلمات في جمل على نحو معيَّن، والمعنى التّركيبيّ يكون مقيَداً بالتركيب وملازماً له، أمّا المعنى غير المباشر فهو مقيّد بالسّياق من جهة وبمقصد المتكلّم (الفاعل) من جهة أخرى[2].

– وقد ربط سيرل الفعلَ الكلاميّ بالعُرف اللغويّ والاجتماعيّ أيضاً، فـ "القصد وحده لا يمكن أن يجعل من الملفوظ أمراً، فالسّياق الظرفيّ والدّور الاجتماعيّ للمتكلّم يجب أن يكونا مناسِبَين له كي يستطيع إصدار أمر."[3]

– أعاد سيرل النّظر في تصنيف أوستن للأفعال الكلاميّة، وحاول أن يقدّم تصنيفاً أكثر ضبطًا، وقد انتهى إلى تقسيم هذه الأفعال إلى خمسة أصناف هي: [1]

[1] -عكاشة، محمود. (2013). النظرية البراغماتية اللسانية التداولية. مكتبة الآداب، الطبعة الأولى. القاهرة. صـ104.

[2] -يُنظر: دايك، فان. (2001). علم النص، تر: بحيري، سعيد حسن، دار القاهرة للكتاب، الطبعة الأولى. صـ259.

[3] -3- بولان، إلفي. (2018). المقاربة التداولية للأدب، تر: محمد تنفو وليلى احمياني، دار رؤية، الطبعة (الأولى). القاهرة. صـ45.

1- الملفوظات التّعهديّة: commisitves: تتّصف بكون المتكلّم يلتزم تجاه المخاطَب بإنجاز عمل ما في المستقبل، وتكون الحالة النّفسيّة هي الصّدق.

2- الملفوظات التّوجيهيّة Directives: تتوخّى حملَ المخاطَب على إنجاز عمل ما. ويدخل في هذا الصّنف الاستفهام، والأمر، والرّجاء، والاستعطاف، والتّشجيع، والإذن، والنّصح...

3- الملفوظات الإخباريّة Assertives: تتميّز بكون المتكلّم يستهدف الإخبار بمحتوىً معين، يعلم بصحّته، وهي ملفوظات ينطبق عليها معيار الصّدق والكذب.

4- الملفوظات التّصريحيّة Declaratives: المتكلّم في هذا الصّنف يكشف عن مضمون واقعة ما، من خلال الإحالة إلى معطيات غير لسانيّة، مرتبطة بوضعه الاعتباريّ... لذلك يظل هذا الصّنف من الملفوظات خاضعاً للعُرف المؤسّساتيّ والمجتمعيّ.

5- الملفوظات التّعبيريّة Expressives: تتحدَّد الغاية منها في تعبير المتكلّم عن حالته النّفسية، ويدخل في هذا الصّنف أفعال الشّكر، والتّهنئة، والاعتذار...

كان هذا أبرز ما قدّمه سيرل في سعيه لتطوير نظريّة أفعال الكلام التي قامت ـ كما بيّنّا ـ على فكرة أساسيّة هي أنّ اللّغة لا تقتصر على الإخبار والوصف، بل هي أداة لإنجاز الأفعال، وإنجاز هذه الأفعال يبقى رهن التّلفظ بها، "فالتّكلم يعني الإنجاز".[2]

[1] - التداولية أصولها واتجاهاتها، صـ93، 94. ويُنظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، صـ22 وما بعدها.

[2] -المقاربة التداولية للأدب، صـ42.

مفهوم الخبر والإنشاء عند البلاغيّين العرب ومقاربته لنظريّة أفعال الكلام:

تتدرج الأفعال الكلاميّة تحديدًا ضمن الظّاهرة الأسلوبيّة المُوسومة بـ"الخبر والإنشاء"، فقد عُدّت هذه الثّنائية مدخلًا صحيحًا نحو نظريّة عربيّة للأفعال الكلاميّة.[1]

لذلك سنبيّن فيما يأتي أبعاد هذه الثّنائيّة عند البلاغيّين مع محاولة مقاربتها من نظريّة أفعال الكلام، بغرض الإفادة من المنجزين: البلاغيّ العربيّ، والتّداوليّ الغربيّ، في تحليل نماذج من الحديث النّبويّ الشريف للوقوفِ على المعنى وإدراكه.

تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء:

تعدّدت تقسيمات العلماء العرب للكلام[2]، لكن الأشهر الذي عليه الجمهور هو تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، يقول السّيوطيّ(ت911هـ): "والحذّاق من النّحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء."[3]

وهو ما صرّح به القزوينيّ (ت739هـ) بقوله: "الكلام إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأوّل الخبر، والثّاني الإنشاء"[4].

وينطوي تحت مفهوم الخبر من الكلام "ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه..."[5]

[1] - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، صـ84، 85، والتداولية عند العلماء العرب، صـ49.

[2] - يُنظر: ابن فارس، أحمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تح: بسج، أحمد حسن. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت. صـ133.

[3] -السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1992). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: هارون، عبد السلام. ومكرم، عبد العال. مؤسسة الرسالة. بيروت. ج1/صـ46.

[4] -القزويني، الخطيب. (2003). الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت. صـ24.

[5] -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/صـ46.

ويتّضح مفهومُ الخبر أكثر عند البلاغيّين بالمعايير التي وضعوها للتّمييز بينه وبين الإنشاء، فقد عرّف أغلبُهم الخبَر بما لحظه من فروق بينه وبين الإنشاء، ولا تخلو هذه الفروق التي وضعوها من الملامح التّداوليّة، وهذا ما سيتم تفصيل القول فيه في الفقرة الآتية.

-معايير التّمييز بين الخبر والإنشاء:

1-الصّدق والكذب:

إن أبرز ما مُيِّز الخبر به احتمالُه الصّدق والكذب، فالسّكاكيّ قال: "فأما السّبب في كون الخبر محتملًا للصّدق والكذب، فهو إمكان تحقّق ذلك الحكم، مع كل واحد منهما، من حيث كونه حكم مخبر..."[1]

والقزوينيّ يقول: "وذهب جمهور إلى أنّه منحصر فيهما."[2]

والجمهور ذهب إلى أن "صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه للواقع. هذا هو المشهور وعليه التّعويل"[3].

وقد تنبه البلاغيّون إلى أنّ أخبار الله والرسول صادقة دائمًا، ولأجل ذلك وضعوا قيدًا، يقول السّيوطي: "الكلام إما خبر أو إنشاء لا ثالث لهما؛ لأنه إما أن يحتمل الصّدق والكذب، أو لا، والأوّل الخبر، والثّاني الإنشاء، وبعضهم يقيّد الأول بقوله لذاته، ليخرج الخبر المقطوع بصدقه، كخبر الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلّم،..."[4]

[1] -السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي. (1987). مفتاح العلوم. تح: زرزور، نعيم. دار الكتب العلمية، ط2. بيروت. صـ166.

[2] - الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع. صـ25.

[3] - نفسه، ن، ص.

[4] -السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2011). شرح عقود الجمان في المعاني والبيان. تح: الحمداني، إبراهيم محمد. والحبار، أمين لقمان. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت. صـ56.

وبذلك يكون الخبر عندهم هو الكلام الذي يحتمل الحكم عليه بالصّدق أو الكذب لذاته، وهذا المفهوم للخبر يقابله عند أوستن (التقريريات)، فهي تشمل الكلام الذي يكون الغرض فيه مجرد الإخبار، وهو لذلك يقبل حكم الصّدق أو الكذب، لكن اعتراض أوستن كان على إطلاق معيار الصّدق والكذب على كل الكلام الخبريّ، لأنّه يرى فيه غرضًا إنجازيًا، وهذا الغرض نجد له ملمحًا لدى البلاغيّين عند حديثهم عن أغراض الخبر.

2-النّسبة الخارجيّة:

ومن الحدود التي وضعوها لتمييز الخبر من الإنشاء، أنّ الخبر لنسبته الكلاميّة نسبة خارجيّة قد تطابقها وقد تخالفها، أما الإنشاء ليس لنسبته الكلاميّة نسبة خارجيّة، يقول سعد الدّين التفتازاني(793هـ):

"اعلم أنّ الإنشاء قد يُطلَق على نفسِ الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يُقال على ما هو فعلُ المتكلّم أعني إلقاءَ مثل هذا الكلام كما أنّ الإخبار كذلك والأظهر أنّ المراد ها هنا هو الثّاني."[1]

فالتفتازاني يسمي عملية إلقاء المتكلم ـ أي تلفظه ـ للكلام الخبري أو الإنشائي؛ فعل المتكلم، وهذا يوافق ما جاء به أوستن حين توصل إلى أنّ كل تلفّظ بالكلام فعلًا كلاميًا.

والإنشاء عند التفتازاني ليس لنسبته الكلاميّة نسبة خارجيّة، أما الدّسوقي (ت1232هـ) فهو يرى أن النّسبة الخارجيّة موجودة في الخبر والإنشاء وأن الفرق بينهما إنّما يكون في القصد.[2]

[1]- التفتازاني، سعد الدين. (د.ت). المختصر، شروح التلخيص. دار الكتب العلمية. بيروت. ج2، صـ234، 235.
[2] - ينظر: الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي على شرح السعد. شروح التلخيص. دار الكتب العلمية. بيروت. ج1، ص166.

فهذا القصد الذي عدّه الدّسوقي فارقًا بين الخبر والإنشاء يعود للمتكلّم، وهو بهذا يلتقي مع ما دعت إليه نظريّة أوستن (لأفعال الكلاميّة).

على أنّ اشتراك الخبر والإنشاء بوجود نسبة خارجيّة لكل منهما لا ينفي الفارق المتمثّل بكون النّسبة الخارجيّة للإنشاء غير خارجة عن النفس، فقول قائل: (ليت زيدًا يجيء) فيه نسبة كلاميّة هي تمني مجيء زيد، ونسبة خارجيّة هي قيام هذا التّمني في النّفس، وهو بخلاف النّسبة الخارجيّة للخبر فهي غالبًا خارجة عن النّفس، فلو قيل: قام زيد، فإنّ نسبته الخارجيّة قيامُ زيد.[1]

3-فاعليّة الخبر والإنشاء:

إنّ ممّا يميّز الخبر عن الإنشاء الوظيفة التي يقصد تأديتها بكلٍّ منهما، يقول المغربيّ(ت1128هـ): "إنّ الكلام الذي يحسن السّكوت عليه لا محالة يتضمّن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدّلالة على أن تلك النّسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند ومعنى المسند إليه فذلك الكلام خبر، وإن كان القصد الدّلالة على أنّ اللفظ وُجِدَت به تلك النّسبة فالكلام إنشاء."[2]

فالخبر وظيفته الدّلالة على وقوع النّسبة دون التّأثير في وقوعها، والإنشاء في المقابل وظيفته التّأثير في وقوع النّسبة بأن توجد به.[3]

ولا يخفى أن المغربيّ بحديثه عن نسبة المسند إلى المسند إليه، يلتقي مع ما سمّاه

[1] -يُنظر: الطبطبائي، طالب سيد هاشم. (1994). نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. مطبوعات جامعة الكويت. صـ55، وأبو موسى، محمد محمد. (1987). دلالات التراكيب. مكتبة وهبة، الطبعة الثانية. القاهرة. صـ185.

[2] - المغربي، ابن يعقوب. (د. ت). مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، شروح التلخيص. دار الكتب العلمية. بيروت. ج1، صـ168.

[3] - ينظر: الطبطبائي، طالب سيد هاشم. (1994). نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. مطبوعات جامعة الكويت. صـ 55.

(سيرل) الفعل القضوي وهو أحد جزأيّ فعل القول، ويشمل المُتحدَث عنه (محور الحديث) وهو المسند إليه، والمُتَحدَّث به (الخبر) وهو المسند بتعبير البلاغيّين. [1]

-أغراض الخبر:

ذكر البلاغيّون أنّ قصد المخبر بخبره إمّا أن يكون "فائدة الخبر" وذلك حين يُخاطَب السّامع بما يجهله، أو أن يكون "لازم الفائدة" وذلك حين يُخاطَب السّامع بما لم يكن يجهله، يقول القزوينيّ: "من المعلوم لكلّ عاقل أنّ قصدَ المخبر بخبره إفادة المخاطب إمّا نفس الحكم كقولك: "زيد قائم" لمن لا يعلم أنّه قائم "ويسمّى هذا فائدة الخبر، وإمّا كون المخبر عالمًا بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنّك تعلم ذلك: "زيد عندك" ويُسمّى هذا لازم فائدة الخبر".[2]

فالخبر حين يُقصد منه فائدة الخبر يكون القصد خالصًا للإخبار فقط، وهو ما يقابل التّقريريّات عند سيرل في تصنيفه للأفعال الكلاميّة، وخاصّة الأفعال الكلاميّة المباشرة حيث توافق القوّةُ الإنجازيّة للكلام قصدَ المتكلّم، أمّا حين يُقصد منه لازم فائدة الخبر فإنّ المتكلّم يعبّر فيه "عن معانٍ يغلب عليها الطّابع النّفسي كالشّكوى والاستعطاف والتحسّر، والاستعظام، وغير ذلك، وكأنّ البلاغة العربيّة ترى أنّ استعمال اللّغة للازم الفائدة يأخذ بعين الاعتبار حال المتكلّم إضافة إلى حال المخاطب".[3]

وإذا كان لازم الفائدة للتّعبير عن حال المتكّلم فإنّه يقابل ما سمّاه سيرل بـ(التّعبيريّات)، ويمكن أن يُعدّ لازم فائدة الخبر من الأفعال الكلاميّة غير المباشرة، لأن قصد المتكلّم يتعدّد بتعدد الأحوال التي يصدر عنها، وهو بذلك يخالف القوة الإنجازيّة للكلام المتمثّلة

[1] -ومبدأ الإسناد هو أساس نظم الكلام وأصل الفائدة عند البلاغيين، يُنظر: دلائل الإعجاز صـ528، و539، ومفتاح العلوم صـ167.
[2] -الإيضاح. صـ27.
[3] - مراجعات في النحو العربي. صـ90.

بالإخبار، ونجد "التّفتازاني" يصرّح أنّ المتكلّم قد يعبّر عن أغراضه بتراكيب خبريّة يقول: "فالجملة الخبريّة كثيرًا ما تُورَد لأغراض أُخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل التّحسّر والتّحزّن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ربّ إنّي وضعتها أنثى"[1]

والمتكلّم في هذا المقام يستعمل اللّفظ في معناه، لكن ليس للإخبار بالحكم أو لازمه، بل من أجل التّعبير عن معانٍ نفسيّة. [2]

فالبلاغيّون قد حدّدوا الغرض من الخبر تبعًا لقصد المرسل، يقول الجرجاني(ت471هـ): "وجملة الأمر أنّ الخبر، وجميعَ الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع بها عقله، توصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنًا الخبُر".[3]

فاستعمال الجرجانيّ لكلمتي (أغراض ومقاصد) فيه إشارة إلى أنّ وظيفة اللّغة ليست مقصورة على نقل الأفكار، لأنّ الأغراض قد تكون فكريّة، وقد تكون انفعالية[4]، وهذا جوهر ما جاءت به نظريّة أفعال الكلام، فالقصديّة من أهمّ أركان نظريّة الأفعال الكلاميّة، وقد نال قصدُ المتكلّم عناية وافية من البلاغيّين، يتّضح هذا بقول الجرجانيّ: "وقد أجمع العقلاء على أنّ العلمَ بمقاصد النّاس في محاوراتهم علمُ ضرورة..."[5]

فكلامه هذا لا يدلّ على عنايتهم بالقصد فحسب، بل إنّه يطابق ما جاءت به التّداوليّة من عنايتها بدراسة اللّغة في أثناء الاستعمال، فقد عبّر عن (الاستعمال) بقوله: "في محاوراتهم"، وليس أدلّ على وجود مبادئ التّداولية الحديثة لدى البلاغيّين العرب القدامى من هذا الكلام.

[1] -مختصر التفتازاني، شروح التلخيص، ج1، ص193.
[2] -يُنظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص، صـ193.
[3] الجرجاني، عبد القاهر. (د. ت). دلائل الإعجاز. تح: شاكر، محمود محمد. صـ 528.
[4] - يُنظر: فلفل، محمد عبدو. (2018). مراجعات في النحو العربي. الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق. صـ82.
[5] - دلائل الإعجاز، صـ 530.

-أضرب الخبر:

عني البلاغيّون بالمخاطب عناية بالغة، فينبغي أن يحرص المتكلّم على مراعاة حال مخاطَبه عند إنتاج الخطاب، وقد ذكروا أنّ أحوال المخاطب ثلاثة: خالي الذهن، شاكّ متردّد، ومنكر.

"فإذا كان المخاطَب خالي الذّهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردّد فيه؛ استغنى عن مؤكِّدات الحكم...فيتمكّن في ذهنه لمصادفته إيّاه خاليًا.
وإن كان متصوّر الطّرفين، متردّدًا في إسناد أحدهما على الآخر، طالبًا له؛ حسن تقويته بمؤكِّد. وإن كان حاكمًا بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار...ويُسمّى النّوع الأوّل من الخبر ابتدائيًا، والثّاني طلبيًا، والثّالث إنكاريًا، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجًا على مقتضى الظّاهر."[1]

ويتجلى البعد التّداوليّ في حديث البلاغيّين عن أضرب الخبر، بهذه العناية بالمخاطَب، فحرصه على إقناعه هو حرص على تحقيق التّفاعل معه وإنجاز غرضٍ ما، يطمح المتكلّم إلى تحقيقه باستعمال اللغة على النحو الذي يناسب مقام المخاطَب.

وإنّ ما ذكره البلاغيّون من إرسال الخبر أو توكيده بما يناسب إنكار المخاطَب؛ يقابل ما عبّر عنه أوستن بدرجة القوّة الإنجازيّة للأفعال الكلاميّة، فالغرض الإنجازيّ الواحد قد يُعبَّر عنه بأكثر من أسلوب، وأسلوب التّوكيد هنا يعبّر عن شدّة القوّة الإنجازيّة للإخبار، وهذا ما نجده جليًا بكلام السّكاكي: "... فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم،

[1] - الإيضاح في علوم البلاغة، صـ28، 29.

فحُسن الكلام تجريده عن مؤكِّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحُسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا وقوّةً،..."[1]

الإنشاء:

ممّا تقدّم ذكره عن تمييز البلاغيّين بين الخبر والإنشاء، يمكن أن يكون تعريف الإنشاء على النّحو الذي يمثل تصوّر العلماء بأنه: "ما قُصد بنسبته الكلاميّة أن توجد نسبته الخارجيّة، لا أن تطابقها". [2]

والإنشاء ضربان: طلبيّ، وغير طلبيّ.

ويندرج الإنشاء الطلبيّ ــ إذا استعملت صيغه على معناها الحقيقيّ ــ ضمن قسم الطّلبيّات من أقسام الأفعال الكلاميّة عند سيرل، فالغرض الإنجازيّ لهما هو حمل المخاطب على أداء عمل معيَّن، وتكون أفعالًا كلاميّة مباشرة، أمّا إذا قُصد منها المعاني المجازيّة التي تؤدّيها في مقامات محدَّدة؛ فتُعد أفعالًا كلاميّة غير مباشرة.

الإنشاء غير الطّلبيّ:

تندرج صيغُه ضمن أقسام أفعال الكلام حسب ماتؤدّيه من معانٍ، يتّضح ذلك في ما يأتي: [3]

- صيغ المدح والذم: نعم، بئس، حبّذا، لا حبّذا، وتندرج ضمن التّعبيريات لأنّها تعبيرٌ عن رأي المتكلّم في أمر أو شخص فيمدحه أو يذمه، وإنّ ما ذكره

[1] -مفتاح العلوم، صـ169.
[2] - نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. صـ61.
[3] - يُنظر: العاكوب، عيسى علي. (2000). المفصل في علوم البلاغة العربية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب. صـ247 وما بعدها.

البلاغيّون من الذّم بما يشبه المدح أو العكس تشبه ما يعرف عند سيرل بالأفعال الكلاميّة غير المباشرة، لأنّ المعنى المقصود في هذه الحالة لا يُفهم من اللفظ، بل يحتاج المخاطَب إلى تأويله بحسب معطيات السياق، كقول الشّخص لمن تخلى عنه في محنته: نِعم السّند أنت.

- ألفاظ العقود: وتكثر في الماضي كقولهم: بِعتُ، اشتريت، وقد تكون بغيره كقولهم: أنا بائع، وتندرج ضمن الإيقاعيّات، لأن مجرد التلفّظ بها يوقِع فعلًا.
- القسم: ويكون بالواو، أو الباء، أو التاء، أو غيرها.
- التعجّب: ويكون قياسًا بصيغتيه ما أفعله وأفعل به، وسماعاً نحو: لله درّه فارسًا، ويقع ضمن التعبيريّات.
- الرّجاء: ويكون بحرف واحد هو "لعل"، وبثلاثة أفعال هي: عسى، حرى، اخلولق.

وقد عدّ البلاغيون صيغ الإنشاء غير الطّلبيّ، ما عدا القَسَم والرّجاء، أخبارًا نُقلت إلى معنى الإنشاء.[1]

وبهذا الكلام تُعَدّ ألفاظ العقود أخبارًا نقلت إلى الإنشاء، وهذا يلخّص كل ما جاء به أوستن، لأنه يمثّل أهمَّ نقطةٍ في نظريّة الأفعال الكلاميّة، والتي مفادها أنّ كثيرًا من الجملِ الخبريّةِ التّركيب، لا يكون الغرض منها الإخبار، بل غرضُها إنجاز فعل آخر، وكانت هذه الملاحظة هي السّبب في بحث هذه الظّاهرة، لكننا نجد البلاغيّين قد تنبهوا إليها، فقد لحظوا أنّ ألفاظ العقود ــ وإن دلّ تركيبُها على الخبر ــ تنشئ فعلًا كالزّواج، والبيع، والشّراء، وغير ذلك، لذلك عدّوها مع الإنشاء، رغم أنّ هذه الألفاظ نفسها قد ترد للإخبار فقط، والفيصل في ذلك هو قصد المتكلّم والسّياق الذي ترد فيه.

[1] -يُنظر: حاشية الدسوقي، شروح التلخيص، ج2، صـ236.

ولم يقف البلاغيّون عند ألفاظ العقود فحسب، بل تنبهوا أيضًا إلى أنه كثيرًا ما يعبَّر بالخبر عن الإنشاء، يقول القزوينيّ: "ثم الخبر يقع موقع الإنشاء، إما للتّفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه، ...، أو للاحتراز عن صورة الأمر، كقول العبد للمولى إذا حوّل عنه وجهه: ينظر المولى إليَّ ساعة، أو لحملِ المخاطَب على المطلوب..."[1]

فمجيء الإنشاء بلفظ الخبر يعني أن البلاغيّين قد تجاوزوا مجرد النّظر في اللفظ أو ظاهر التّركيب، وأنّهم قد نظروا إلى قصد المتكلّم وسياق الكلام حتى فهموا القصد من وراء كلامه، وعلموا أنّه لا يريد الإخبار وإن عبّر بأسلوب خبريّ، وهذه كلّها من مقوّمات نظريّة الأفعال الكلاميّة.

ثم إنّ "الحقيقة المعنويّة والنفسيّة المعبَّر عنها بلفظ الإنشاء غير الحقيقة المعنويّة والنّفسية المعبَّر عنها بلفظ الخبر؛ فقولك "اللهمّ ارحم زيدًا" دعاء منك لزيد بالرّحمة، وقولك "رحم الله زيدًا" دعاء منك له بالرّحمة أيضًا ولكن الرّغبة هنا أكثر إلحاحًا وأشدّ تعلقًا بالنّفس،... قال البلاغيّون: إنّ النّفس إذا عظمت رغبتها في شيء تخيّلت غير الواقع واقعًا وبَنت الكلامَ على هذا التّخيل، وأجرَتهُ على نسجه."[2]

ولعلّ هذا القِسم من الخبر الذي يأتي بمعنى الإنشاء يمثّل جوهر ما نادى به أوستن، وهو ما دفعه إلى رفض إطلاق مبدأ الصّدق والكذب على كلّ التّراكيب الخبريّة.

نماذج تطبيقيّة:

تُعرض فيما يأتي نماذج من الحديث النّبويّ الشّريف تمّ انتقاؤها من كتاب "اللؤلؤ والمَرجان"، لأنّه يشمل الأحاديث المتّفق عليها عند البخاريّ ومُسلم، فيكون بذلك أصحّ

[1] - الإيضاح، 118.

[2] -أبو موسى، محمد محمد. (1987). دلالات التراكيب. مكتبة وهبة، ط2، القاهرة. صـ266، 267.

كتب الحديث الشريف، في محاولة لدراستها دراسة بلاغيّة تداوليّة، لمعرفة مدى إمكانيّة تطبيق نظريّة أفعال الكلام وفاعليّتها في الوصول إلى المعاني الحقيقيّة التي أرادها النّبيّ صلّى الله عليه وسلَّم.

الأفعال الكلاميّة المباشرة:

هي الأفعال التي يتطابق فيها الهدفُ الإنجازيّ (قصد المتكلّم) مع القوّة الإنجازيّة، ومن ذلك حديث كعبِ بنِ مالكٍ، أنّه تقاضَى ابنَ أبي حَدرَد دَينًا كانَ لهُ عليهِ في المسجدِ، فارتَفعَت أصواتُهما حتّى سمِعَها رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم وهوَ في بيتهِ، فخرجَ إليهِما حتّى كشفَ سِجَف حُجرتِهِ، فنادى "**يا كَعبُ!**" قالَ: لبّيكَ يا رسولَ اللهِ! قالَ: "**ضَع مِن دَينك هذا**" وأَومَأَ إليهِ، أيِ الشّطرَ، قالَ: لقَد فعلتُ يا رسولَ اللهِ! قالَ: "**قُم فاقضِهِ**[1]".

الفعل الكلاميّ في الحديث هو قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم لأبي حدرد "**قم فاقضه**" وهو فعل أمر حقيقيّ جاء بصيغة (افعل)، فكعب لمّا استجاب وامتثل لطلب النبيّ أن يضع نصف دَينه عن أبي حدرد، توجّه النّبي بكلامه لأبي حدرد ليقضي النّصف الباقي عليه من الدَّين، فكان الأمر بالقضاء "على جهة الوجوب، لأن ربّ الدَّين لما أطاع بوضع ما أُمر به تعين على المديان أن يقوم بما بقي عليه لئلّا يجتمع على رب الدّين وضيعة ومطل".

ومن أمثلة الأفعال الكلاميّة المباشرة حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، قال: كان رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم، إذا أُتِيَ بطعامٍ سألَ عنه: "**أهديةٌ أَم صدقةٌ؟**" فَإن قِيلَ صَدَقةٌ،

[1] - عبد الباقي، محمد فؤاد. (1986). اللؤلؤ والمَرجان فيما اتفق عليه الشيخان. دار الجيل، بيروت. ج145/2.

قال لِأصحابِه: "**كُلُوا**"، ولم يَأكل. وإن قيلَ هَديّةٌ، ضربَ بِيَدِهِ، صلّى الله عليه وسلّم، فأكلَ معَهم.[1]

فالاستفهام حقيقيّ في هذا الحديث، لأن النّبي صلّى الله عليه وسلّم لا يعلم نيّة من أرسل الطّعام إليه، فهو ينتظر جوابًا حتى يقرّر إن كان سيأكل أم لا؛ لأنّه عليه الصّلاة والسّلام لا يأكل الصّدقة، لذلك فإن هذا الاستفهام يمثل فعلًا كلاميًا مباشرًا تطابق فيه الهدف الإنجازيّ والقوّة الإنجازيّة.

ومن ذلك حديث أبي سعيد الخدرِي رضي الله عنه، قال: قال النّبي صلّى الله عليه وسلّم: "**لا تَسُبّوا أصحَابي. فلو أنّ أحدَكُم أنفقَ مثل أُحُدٍ ذَهبًا، ما بلَغَ مُدَّ أحدِهِم، ولا نَصِيفَه**"[2].

الحديث في تحريم سبّ الصّحابة رضي الله عنهم، لذلك فالنّهي في قوله صلّى الله عليه وسلّم "لا تسبّوا" يمثل فعلًا كلاميًا مباشرًا وافقت قوّتُه الإنجازيّة قصدَ المتكلّم، ثمّ أتبع النبيُّ التحريمَ بذكر فضيلة أصحابه على غيرهم من حيث إنفاقهم في سبيل نصرة النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وسبب تفضيل نفقتهم على غيرهم أنها كانت في وقت الحاجة الشّديدة إليها "ذلك أن الإنفاق والقتال كان قبل فتح مكة عظيمًا لشدة الحاجة إليه قلة المعتنى به بخلاف ما وقع بعد ذلك لأن المسلمين كثروا بعد الفتح ودخل النّاس في دين الله أفواجًا..."[3]

الأفعال الكلاميّة غير المباشرة:

[1] - اللؤلؤ والمَرجان. ج236/1.
[2] -نفسه،182/3.
[3] - العسقلاني، أحمد بن حجر. (د. ط). فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تح: عبد الباقي، محمد فؤاد، والخطيب، محب الدين. المكتبة السلفية، ج34/7،35.

هي الأفعال التي تخالف قوتُها الإنجازيّة الهدفَ الإنجازيّ، ومن أمثلتها حديثُ أبي سَعيدٍ الخُدريّ رضي الله عنه، قال: بعثَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إلى النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم بِذُهَيبةٍ فقَسمَها بينَ الأربعةِ، ... فغضِبَت قُريشٌ والأنصارُ. قالوا: يُعطي صنادِيدَ أهلِ نجدٍ ويدَعُنا؟ قال: "**إنّما أتألّفُهُم**" فأقبلَ رجلٌ غائرُ العينينِ، مُشرِفُ الوجنَتَينِ، ناتِئُ الجَبينِ، كثُّ اللِّحيةِ، مَحلوقٌ، فقال: اتّقِ اللهَ يا محمدُ! فقال: "**مَن يُطِعِ اللهَ إذا عَصيتُ؟ أَيأمَنُنِي اللهُ على أهلِ الأرضِ ولا تأمَنُونني!**"[1]

فالنّبي صلّى الله عليه وسلّم في موقِف غضبٍ من هذا المنافق، لذلك لم يكن استفهامُه حقيقيًا يحتاج إلى إجابة من المخاطَب، بل كان بغرض توبيخه وإنكار ما تفوّه به، فقوله عليه الصّلاة والسّلام "**من يطع الله إذا عصيت؟ أيأمنني الله على أهل الأرض ولا تأمنونني!**" فعل كلامي يحمل هدفًا إنجازيًا (إنكار تخوين هذا الرجل للنّبي صلّى الله عليه وسلّم) مخالِفًا للقوة الإنجازيّة (الاستفهام)، فكان إنكار النّبي إنكارًا توبيخيًا ليشعر المخاطَب أنه تجاوز الحدَّ في كلامه وأقدم على ما لا ينبغي أن يكون؛ وهو إساءة الأدب مع النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

ومن الأفعال الكلاميّة غير المباشرة استعمال الخبر بمعنى الإنشاء، أو استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، فمن الأوّل قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: "**مَن ماتَ وَعليهِ صيامٌ صامَ عنه وَلِيُّهُ** ".[2]

فقوله "صام عنه وليه" خبر بمعنى الأمر تقديره فليصُم عنه وليه"[3].

ومن الثّاني قوله عليه الصّلاة والسّلام: "**لا تكذِبوا عَليّ، فإنّهُ من كَذبَ عليّ فَليَلِجِ النّارَ**".[1]

[1] -اللؤلؤ والمرجان ج1/ 230.
[2] -نفسه. 2/ 18.
[3] -فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ج194/4.

فقولُه "فليلج النار" فعل كلامي غير مباشر لأن قوته الإنجازيّة أمر، وهدفه الإنجازي إخبار بعاقبة من يكذب على النّبي، فأراد الخبر وعبر عنه بلفظ الأمر.

ومن ذلك أيضًا حديثُ عائشةَ رضي الله عنها، قالت: اختصمَ سعدُ بن أبي وقّاصٍ وعبدُ ابنُ زَمعةَ في غلامٍ؛ فقالَ سعدٌ: هذا، يا رسولَ الله! ابنُ أخي عُتبةَ بن أبي وقّاصٍ، عَهِدَ إليّ أنّه ابنُهُ، انظُر إلى شَبَهِه. وقالَ عبدُ بنُ زَمعةَ: هذا أخِي، يا رسولَ اللهِ! وُلِدَ على فِراشِ أبي مِن وليدَتِه. فنظَرَ رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم إلى شبهِهِ فرأى شبهًا بيّنًا بعُتبَةَ، فقال: "**هُو لَك يا عبدُ، الولدُ لِلفراشِ وللعاهِرِ الحَجَرُ، واحتجِبي منه يا سَودة بِنتَ زَمعةَ**". فلم تره سودة قط.[2]

في الحديث يحتكم كلٌ من سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم في غلام اختصما في نسَبه، وقد حكم النّبي صلّى الله عليه وسلّم بأنّ الولد للفراش؛ دون أن يأخذ بالشّبه الذي ادّعاه سعد بين الغلام وأخيه، فكان قول النبي صلى الله عليه وسلّم "**هو لك يا عبد**" فعلًا كلاميًا إيقاعيًا، لأنّ النّبي في هذا المقام قاضٍ يتوقف حلُّ الخلاف على الحكم الذي يصدره، فكان تلفّظه بهذا التّركيب الخبريّ حكمًا نافذًا أنهى الخصومة وحلَّ المسألة، ثم أصدر النّبي حكمًا آخر بقوله "الولد للفراش وللعاهر الحجر" فهو فعل كلاميّ إيقاعيّ أفاد حكمًا عامًا بعد أن أفاد الأوّل حكمًا خاصًا بالغلام سبب الخصام.

خاتمة:

خلص البحث إلى أن:

[1] -اللؤلؤ والمرجان، 1/ 1.
[2] - نفسه، 104/2.

– الفكر التّداوليّ الحديث كان حاضرًا في التّراث البلاغيّ العربيّ، وفي علم المعاني على وجه الخصوص، حيث تمثّلت عنايتُهم بالمفاهيم أو المعايير التّداولية بجوانب عدّة، منها ثنائيّة الخبر والإنشاء التي عُدّت المعادل المعرفي للأفعال الكلاميّة أولى النّظريّات التّداوليّة.

– إنّ المعايير التي اعتمدها البلاغيّون في تمييز الخبر عن الإنشاء هي معايير تداوليّة.

– تمثل عنايتهم بالمقام وقصد المتكلّم، ملمحًا تداوليًا وذلك عند حديثهم عن خروج الخبر إلى الأغراض البلاغيّة، فهذه الأغراض ما هي إلا أغراض تداوليّة توجَّه لمخاطَب يستعمل لغة المتكلّم نفسها، ويمتلك الحصيلة نفسها من الأعراف اللغويّة التي تمكّنه من الوصول لغرض المتكلّم الذي يعبّر عنه بشكل صريح أو غير مباشر.

– فكرة إنجاز فعل بوساطة الكلام كانت حاضرة عند البلاغيّين العرب في حديثهم عن الإنشاء غير الطّلبي ـ ألفاظ العقود ـ وإن لم يُولَّ هذا القسم من الإنشاء العناية التي نالها الإنشاء الطّلبيّ.

– إنّ دراسة لغة الحديث النّبويّ في سياق استعمالها تساعد على فهم مقاصد النّبي صلّى الله عليه وسلّم، لاسيما أنه كان يعبِّر عن مقاصده بأساليب غير مباشرة في مواقف كثيرة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أدراوي، العياشي. (2011). **الاستلزام الحواري في التداول اللساني.** دار الأمان، الطبعة (الأولى). الرباط ـ الجزائر.

2- بلانشيه، فيليب. (2007). **التداولية من أوستن إلى غوفمان.** تر: الحباشة، صابر. دار الحوار، الطبعة (الأولى). اللاذقية، سوريا.

3- بوجادي، خليفة. (2009). **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.** بيت الحكمة، الطبعة (الأولى). الجزائر.

4- بوقرة، نعمان. (2006). **نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية الموروثة.** مجلة اللغة والأدب. ع17.

5- بولان، إلفي. (2018). **المقاربة التداولية للأدب.** تر: تنفو، محمد. رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة (الأولى). القاهرة.

6- التفتازاني، سعد الدين. (د.ت). **المختصر، شروح التلخيص.** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ج1، 2.

7- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (د. ت). **دلائل الإعجاز.** تح: شاكر، محمود محمد. (د. ط).

8- ختام، جواد. (2016). **التداولية أصولها واتجاهاتها.** دار كنوز المعرفة، الطبعة(الأولى). عمّان.

9- دايك، فان. (2001). **علم النص مدخل متداخل الاختصاصات.** تر: بحيري، سعيد حسن. دار القاهرة للكتاب، الطبعة (الأولى). القاهرة ـ مصر.

10- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). **حاشية الدسوقي على شرح السعد، شروح التلخيص.** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ج1، 2.

11- دلاش، الجيلالي. (د. ت). **مدخل إلى اللسانيات التداولية**. تر: يحياتن، محمد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12- روبول، آن. وموشلار، جاك. (2003). **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**. تر: دغفوس، سيف الدين. والشيباني، محمد. دار الطليعة، الطبعة (الأولى). بيروت ـ لبنان.

13- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي. (1987). **مفتاح العلوم**. تح: زرزور، نعيم. دار الكتب العلمية، الطبعة (الثانية). بيروت لبنان.

14- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2011). **شرح عقود الجمان في المعاني والبيان**. تح: الحمداني، إبراهيم محمد. والحبار، أمين لقمان. دار الكتب العلمية، الطبعة (الأولى). بيروت ـ لبنان.

15- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1992). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح: هارون، عبد السلام، ومكرم، عبد العال. مؤسسة الرسالة، بيروت ج1.

16- صحراوي، مسعود. (2005). **التداولية عند العلماء العرب**. دار الطليعة، الطبعة (الأولى). بيروت.

17- الطبطبائي، طالب سيد هاشم. (1994). **نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب**. مطبوعات جامعة الكويت.

18- العاكوب، عيسى علي. (2000). **المفصل في علوم البلاغة العربية المعاني ـ البيان ـ البديع**. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب.

19- عبد الباقي، محمد فؤاد. (1986). **اللؤلؤ والمَرجان فيما اتفق عليه الشيخان**. دار الجيل، بيروت.

20- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (د.ط). **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.** المكتبة السلفية. الجزء الرابع.

21- عكاشة، محمود. (2013). **النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية).** مكتبة الآداب، القاهرة.

22- ابن فارس، أحمد. (1997). **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها.** تح: بسج، أحمد حسن. دار الكتب العلمية، الطبعة (الأولى). بيروت ـ لبنان.

23- فلفل، محمد عبدو. (2018). **مراجعات في النحو العربي.** الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

24- القزويني، الخطيب. (2003). **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع.** دار الكتب العلمية، الطبعة (الأولى). بيروت ـ لبنان.

25- المغربي، ابن يعقوب. (د.ت). **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح.** دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ج1.

26- أبو موسى، محمد محمد. (1987). **دلالات التراكيب.** مكتبة وهبة، الطبعة (الثانية). القاهرة.

27- نحلة، محمود أحمد. (2002). **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.** دار المعرفة الجامعية.

28- نحلة، محمود أحمد. (1999). **نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية.** مجلة الدراسات اللغوية مج1، العدد (1).